**بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد : فهذه الحلقة**

**الخامسة والثمانون بعد المائة في موضوع (المعطي) وهي بعنوان :**

**\* النظرة المجتمعية للعطاء وعلاقتها بتعميق الأثر المجتمعي للعمل الخيري :**

**أما خلال الثورة الاشتراكية، فكان يعتقد أن الدولة الشيوعية قادرة على توفير الخدمات العامة ومعالجة جميع المشاكل والقضايا الاجتماعية، لذا اعتبرت الحاجة لمؤسسات ومنظمات خيرية دليل على فشل وتقصير الحكومة في تقديم ذلك. وكما علقت تشانغ شين، وهي واحدة من أغنى النساء في الصين والرئيس التنفيذي لشركة سوهو الصينية للتطوير العقاري،**

**أنه "كأطفال في ذلك المجتمع، لم نكن نتخيل إمكانية أن نصبح محسنين.**

**فالعطاء الخيري في المجتمع الصيني له خصائصه كغيره من المجتمعات، فالمانحين الصينيين يركزون بشكل أكبر على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الفورية بدلاً من الحل طويل المدى للقضايا الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الصيني. فأظهر تقرير حديث لمعدلات العطاء الخيري في الصين، أن الغالبية العظمى من التبرعات أكثر من ٧٥٪ تم توجيهها إلى تلبية الاحتياجات العاجلة بما في ذلك الإغاثة في حالات الكوارث، التعليم ومواجهة الفقر. ثانياً، يميل الشعب الصيني إلى الوثوق بأفراد العائلة والجيران أكثر من الغرباء، فيفضل المانحون تقديم المعونة للأشخاص المحتاجين ورؤية النتيجة على الفور. ولكن الأعمال الخيرية الحديثة لا تعمل بهذه الطريقة، فمفهومها الحديث لا يقتصر فقط على النتيجة الفورية للعمل الخيري مثل اطعام الفقير بل يشمل تمكينه لكسب العيش والذي يهدف لإجراء تغيير مستدام ومنهجي. تبني هذا المفهوم الحديث في المجتمع الصيني يمثل صعوبة إذ أن قياس الأثر المجتمعي يستغرق فترة من الزمن لرؤية النتائج على أرض الواقع، فالحل الجذري للمشاكل الاجتماعية لا يمثل قلق كبير لدى المجتمع الصيني كغيرهم من المجتمعات.**

**ومن الخصائص الأخرى للعطاء الخيري في المجتمع الصيني والتي تشابه بحد كبير وضع المنظمات الخيرية/الغير ربحية في الوطن العربي، هي "أزمة الثقة" بالنسبة للمانحين الصينيين تجاه المؤسسات الخيرية الصينية. فالمنظمات الاجتماعية الصينية ترتبط تقليديًا بالحكومة من خلال الإدارة والتمويل. ونتيجة لإصلاح إجراءات التسجيل للمنظمات الاجتماعية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٣م، ظهرت مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات الجديدة في الصين حيث يوجد حالياً أكثر من ٥١١،٠٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة بشكل قانوني. ولكن مازال هناك صعوبة للمانحين في تحديد المنظمة التي يودون المساهمة فيها لعدم شفافية وتلبية تلك المنظمات للمعايير الدولية ولذلك ٣٠٪ فقط من تلك المنظمات يتفق مع المعايير الدولية. وترتب على ذلك اختيار المانحون في كثير من الأحيان تبني نهج تأسيس مؤسساتهم الخاصة للقيام بالعمل الخيري بأنفسهم، أو التبرع للمنظمات غير الربحية في الخارج اعتقادا منهم بأن الاستثمار في تلك المنظمات ذات السمعة، الشفافية والاحترافية العالية ستحقق عوائد ذات مغزى اجتماعي.**

**الى هنا ونكمل في اللقاء القادم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**